

بيان
الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة

تلقينه
السكرتير الثالث/ صبا مسعود الفهيد

أمام
اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية)
الدورة الـ74 للجمعية العامة

البند 66: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها
(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها
(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

مقر الأمم المتحدة – نيويورك
الخميس الموافق 2019/10/10

السيد الرئيس،

بدايةً، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على التقارير التي قدمها في إطار بند تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وشكرنا لكافة مقدمي الإحاطات على مشاركتهم القيمة.

كما يعرب بلادي عن تأييده لما جاء في بيان ممثل دولة فلسطين نيابة عن مجموعة الـ77 والصين.

السيد الرئيس،

إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الثلاثون لاتفاقية حقوق الطفل، وهو أكبر صك من صكوك حقوق الإنسان من حيث عدد التصديقات، مما يعكس بلا شك اجماع المجتمع الدولي على أهمية صون حقوق الطفل.

هذا الاجماع الدولي مشهود كذلك من خلال التقدم المحرز في حماية الأطفال من العنف، ونرحب بما ورد في تقرير الأمين العام من وجود ما يقارب ١٠٠ دولة لديها سياسات شاملة لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، وحوالي ٦٠ دولة لديها تشريعات شاملة لحظر العنف ضد الأطفال بجميع أشكاله، بما في ذلك في المنزل والمدارس.

نرحب كذلك بالتقدم المحرز في حماية حقوق الطفل في إطار أهداف التنمية المستدامة، مستذكّرين في هذا الإطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى في يونيو الماضي، حيث تم استعراض الجهود نحو تحقيق أربعة من أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الطفل.

السيد الرئيس،

رغم جهود الدول الأعضاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة، توضح كافة التقارير المقدمة في إطار هذا البند، وبما فيهم التقارير الخاصة بمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، بأن لا زالت هناك فجوة بين الطموح والوضع الراهن في تعزيز وحماية حقوق الاطفال، ولا زال الأطفال يحرمون من الحرية، من التعليم، ومن الرعاية الطبية، وكذلك يعانون الأطفال من مختلف أشكال العنف، والفقر، بين أمور أخرى. لذا، ندعو للتعاون وتبادل أفضل الممارسات لوضع التشريعات اللازمة لحماية كافة أطفال العالم من شتى الانتهاكات المرتكبة ضدهم.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار النزاعات حول العالم تفاقم تلك الانتهاكات، وتؤدي إلى حركات لجوء ونزوح كبرى تتسبب في جعل الأطفال أكثر هشاشة وعرضة للانتهاكات. عليه يؤكد وفد بلادي على موقف دولة الكويت الثابت والراسخ من أهمية فض النزاعات في الطرق السلمية، وإيجاد الحلول السياسية للصراعات المتמادية حول العالم، وخاصة تلك التي يشهدها عالمنا

العربي. ولكن في ظل استمرار النزاعات، نناشد المجتمع الدولي بتوفير الحماية للمدنيين وخاصة الأطفال منهم، وندعو أطراف النزاع أن تتيح وتيسر إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال على نحو مأمون ودون عوائق وفي الوقت المناسب.

وحرصت دولة الكويت على تقديم الدعم المعنوي والمادي للدول التي تعاني من النزاعات والهيئات الأممية المختصة بتخفيف معاناة الطفل، وقد بلغت مساهمة دولة الكويت عن طريق منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) أكثر من 230 مليون دولار أمريكي منذ 2010، مما يجعلها من أكبر الجهات المانحة لتلك الهيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

السيد الرئيس،

لا يمكننا فصل مسألة حماية الطفل من حماية الأسرة التي تعتبر البيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها، وبخاصة الأطفال، وفق اتفاقية حقوق الطفل، وإيماناً بذلك فإن دستور دولة الكويت ينص في مادته التاسعة بأن "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أو اصرها، يحمي في ظلها الأمومة والطفولة". انطلاقاً من تلك المبادئ الدستورية وفي سبيل تعزيزها، شرعت دولة الكويت عدد من القوانين لضمان حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة آمنة ومتماسكة ومتضامنة، وحقه في التعليم والصحة وحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية.

السيد الرئيس،

وفي الختام شهدنا خلال افتتاح الجمعية العامة في دورتها الحالية بأن للأطفال أنفسهم دور حيوي وفعال نحو صنع عالم أفضل، ويبقى لنا الإيفاء بمسؤولياتنا تجاههم ودعم سعيهم هذا. وعليه يؤكد وفد بلادي على حرص دولة الكويت على العمل من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، ودعم الجهود والمساعدات التي تبذلها الدول والمنظمات الحكومية لحماية الأطفال وحقوقهم وكرامتهم لتحقيق "عالم مناسب للأطفال".

وشكراً، السيد الرئيس.

* * *